

## دراسات العشوائيات في جمهورية مصر العربية

(المشكلات النظرية والمنهجية) (\*\*)

د. نيفين زكريا محمد أمين (\*\*)

أكدت إستراتيجية 2030، على اهتمام الدولة بإحداث حراك اجتماعي، وبخاصة للفئات المهمشة، وتجل ذلك في محور العدالة الاجتماعية الذي تضمنته الإستراتيجية. وأشار هذا المحور إلى ضرورة بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق، والفرص الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية بأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع من شأنه؛ إتاحة فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ومساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية<sup>(1)</sup>. وعلى المستوى الواقعي، لم تكتف الدولة كما في السابق بإصدار تصريحات حول مخاطر مثل هذه المناطق، باعتبارها بؤراً لإنتاج الإرهاب والتطرف بأشكاله كافة، لكن تبنت الدولة مشروعات عديدة، على رأسها مشروع منطقة الأسمرات بمراحله الثلاث. وتركزت أهداف القيام بهذه المشروعات في: وضع حد لامتداد المناطق العشوائية، والارتقاء بنوعية الحياة الخاصة بقاطنيها، وتطوير الشكل الحضري للمناطق القديمة والعشوائية.

وأشارت وزارة الإسكان والمجمعات العمرانية إلى استهداف الوصول بمساحة الرقعة المعمورة خلال هذه الفترة إلى (12%) من مساحة الأرض بدلاً من (7%)،

(\*) تم إعداد هذا البحث بدعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية برنامج «البيئية والإفقار وحركات العدالة الاجتماعية: مقاربات متعددة التخصصات» بدورته الثانية (2018-2019) الممول من وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية (Sida).

(\*\*) أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية التربية - جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.  
(1) إستراتيجية 2030، العشوائيات والعدالة الاجتماعية، ص 77.

وهو ما يتفق مع أحد أهداف محور التنمية العمرانية في إستراتيجية مصر الذي يشير إلى تخطيط وتنمية مدن جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية السريعة بدون عشوائيات<sup>(1)</sup>. كما أكد البنك الدولي على أهمية توفير 600 ألف وحدة سكنية سنويًا: 500 ألف وحدة للزيجات الجديدة، و100 ألف وحدة مطلوبة عند عمليات الإزالات وتطوير المناطق العشوائية. ووفقًا لهذه المعطيات بدأت الدولة في تنفيذ مشروعات الإسكان المختلفة لسد هذا العجز بمشاركة حكومية وصلت إلى (85%)، بعدما كانت لا تتعدى (30%)<sup>(2)</sup>، وذلك للزيادة السكانية المتسارعة في مصر والتي بلغت، وفقًا لرئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في إبريل 2017 نحو 92,75 مليون نسمة بالداخل، بالإضافة إلى 8 ملايين نسمة بالخارج، وعليه فإن تعداد مصر رسميًا بلغ 100 مليون نسمة، بمعدلات نمو غير مسبوقه وصلت إلى 2,4%، في الوقت الذي لا تتعدى فيه الزيادة الطبيعية في الصين 0,5%، أي أن مصر تحظى بمعدل زيادة خمس أمثال الصين<sup>(3)</sup>. ويشترك القطاع الخاص مع الحكومي في تنفيذ المشروعات، حيث يقوم حاليًا بتنفيذ (15%)، بعدما كانت النسبة تتجاوز (70%)<sup>(4)</sup>.

وقد بلغ إجمالي المناطق العشوائية غير الآمنة في مصر نحو (422) منطقة عام 2010، ثم انخفضت إلى نحو (364) منطقة عام 2014، وذلك يرجع إلى لاتجاه الدولة نحو تطوير وإزالة بعض المناطق، وبإجمالي عدد سكان نحو (813) ألف نسمة<sup>(5)</sup>. وقد تم تخصيص اعتمادات مالية للصندوق بلغت نحو (700) مليون جنيه<sup>(6)</sup>. وقد عرض

(1) إستراتيجية 2030، العشوائيات والعدالة الاجتماعية، ص 89.

(2) جريدة الأهرام، 13 سبتمبر 2017، ص 6.

(3) جريدة اليوم السابع، 5 إبريل 2017.

(4) جريدة الأهرام، 13 سبتمبر 2017، ص 6.

(5) صندوق تطوير المناطق العشوائية، المناطق العشوائية: البيانات المتاحة عن موقف تطوير العشوائيات على مستوى الجمهورية، 2014.

(6) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2013/2014 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر، القاهرة، 2013/2014.

صندوق تطوير العشوائيات (ISDF) مجموعة من المشكلات والمعوقات المتعلقة بتطوير العشوائيات تتمثل في: عجز الحكومات المصرية عن وضع خطط حضرية تقابل الزيادة السكانية، لا سيما أن العشوائيات قد أرسى قواعدها قبل قيام الدولة بالتخطيط للمناطق العشوائية، مما أفقد التخطيط البعدي فاعليته، وتركيز تطوير الحكومات على العاصمة بالمقارنة مع القرى، إضافة إلى مشكلات متعلقة بضعف التمويل، وعدم إتاحة قاعدة بيانات، وضعف المشاركة الشعبية والمدنية في تطوير العشوائيات، وأخيراً السلبية والعدوانية من قبل الجهات المعنية في حال إما تطوير أو إزالة العشوائيات<sup>(1)</sup>.

وعليه، فقد ركزت الدراسة على رصد وتحليل ما تناولته الدراسات الأكاديمية بشأن العشوائيات في مصر منذ التسعينات وحتى الوقت الراهن، وإلى أي مدى أسهمت هذه الدراسات بصورتها النظرية والمنهجية في التعامل مع القضايا المناطق العشوائية؟ والتي انعكست في مدى إفادة الدولة وجهات الاختصاص من تعامل الأكاديميات والدراسات المعنية في إشكالية العشوائيات وقاطنيها بشكل فاعل ومؤثر؟ فمما لا شك فيه أن هذه الدراسات قد قدمت مجموعة من الإسهامات تمثلت في تقدير حاجات سكان هذه المناطق، وتحديد سمات وخصائص قاطنيها، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ورصد أهم المشكلات وتقديم برامج وطرق للتدخل لحل المشكلات ذات الصلة. لكن ثمة مجموعة من التساؤلات في هذه الإطار: هل مثل هذه الدراسات حاولت تغطية جوانب التعامل مع الأزمة بشكل تحليلي متعمق؟ أم أن عدم حرفيتها حال دون تغطية جوانبها كافة مما أدى لنقاط ضعف لم تستطع الدولة - عند التصدي للقضية - تغطيتها على النحو المطلوب عند قيامها بالعديد من المشروعات في هذا الصدد؟ وإلى أي مدى تحول المتخصصون في المعرفة عند مناقشة القضية إلى مواطني معرفة، لديهم القدرة على التحليل والنقد والنضال من أجل تأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وجعل مجتمع التعلم المستدام في هذا المجال أمراً ممكناً؟

(1) صندوق تطوير المناطق العشوائية، عرض تقديمي عن تطوير المناطق العشوائية، 2012.

وإجمالاً لما سبق فقد تحددت تساؤلات الدراسة في الآتي:

- 1- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة المعنية بالعشوائيات؟
- 2- ما طبيعة القضايا والأبعاد التي ناقشتها هذه الدراسات؟ وإلى أي مدى أسهمت في استجلاء واقع قاطني العشوائيات؟
- 3- كيف تناولت الدراسات السابقة قضية العشوائيات من المنظور النظري، والمنهجي؟
- 4- إلى أي مدى أسهمت هذه الدراسات في صياغة وتطوير السياسات العامة في المناطق العشوائية؟

وبناءً على ذلك، تفترض الدراسة في هذا الصدد افتراضين رئيسيين؛ أولاً، عند تعاطي الدولة مع قضية العشوائيات سواء بالتطوير لبعض المناطق، أو إجلاء السكان إلى مناطق جديدة، ركزت الدولة على التعامل مع المشكلة من منظور تخطيطي عمراي أكثر منه منظور اجتماعي، وهو ما تحاول الدولة تداركه لاحقاً. حيث إن غض الطرف عن البعد الاجتماعي والإنساني والتشاركي سيحول دون استمرار الأهداف المرغوبة، وإخفاق الجهود المبذولة في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة.

والافتراض الآخر يتمثل في أن عدم تغطية الدولة للبعد الاجتماعي بشكل كاف في التعامل مع قضية العشوائيات يرجع إلى قصور الدراسات الأكاديمية عند التعامل مع العشوائيات في طرح تحليلات عميقة معيارية، وتفسيرات سوسيولوجية جديدة، وتقديم سياسات اجتماعية ملائمة.

وخلال محاولة الدراسة التحقق من هذه الافتراضات، والإجابة عن هذه التساؤلات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

أولاً: مقدمة عامة.

ثانياً: رؤية تحليلية للدراسات السابقة.

ثالثاً: مناقشة النتائج.

## أولاً- مقدمة عامة:

ظهرت العديد من المحاولات الأكاديمية التي تحاول تحليل الإنتاج العلمي البحثي في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وبالتركيز على أحد فروعها خصوصاً، في ظل حالة عدم الرضا عن جودة العمل الأكاديمي وقدراته على التنافسية العالمية، وتراجع تصنيف الجامعات العربية من جراء الوضعية المتردية للدراسات المقدمة في مجال العلوم الاجتماعية<sup>(1)</sup>. وعليه، تهدف مراجعة الأدبيات الخاصة بالعشوائيات إلى الكشف عن الأنماط المنهجية والفكرية لدى الباحثين المعنيين، وتعكس مبررات ضعف النشر الإقليمي والدولي لمثل هذه الدراسات، فالظروف الحالية والوضعية الراهنة تحث على رصد حالة الإنتاج العلمي الأكاديمي المصري لقضية العشوائيات في مصر.

ويؤكد الدكتور أحمد زايد<sup>(2)</sup> على مستوى الرسائل العلمية، على ندرة وجود صياغات منهجية محكمة للمشكلات البحثية، والتي تعرضها الرسائل العلمية، ترتبط بإطار نظري أو واقعي أو تراث نظري. ويضيف الدكتور أحمد بدوي<sup>(3)</sup> أن التوجه النظري يكاد يكون أضعف مكون من مكونات بحوث العينة المدروسة، محددًا ثلاث أنماط رئيسة من الخطاب النظري في الرسائل العلمية منها خطاب «الوجبة النظرية الجاهزة»، وهو الخطاب ذو الطابع الأيديولوجي يفتقر إلى المحتوى العلمي، وخطاب «الاختلاف النظري المتعسف»، والذي يمثل اختلاف الباحث مع ما يطرحه من أفكار نظرية

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

(1) خالد عبد الفتاح عبد الله، مراجعة نقدية مقارنة للمقالات المنشورة في الدوريات العربية في

ميداني التربية وعلم الاجتماع، 2016.

(2) أحمد زايد، العلوم الاجتماعية في مصر: التأسيس الأكاديمي وأنماط التعلم ومخرجاته (مرحلة الدكتوراه نموذجًا)، في: عبد الوهاب بن حفيظ (محرر)، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق، الجزء الأول، منتدى العلوم الاجتماعية والتطبيقية، تونس، 2016.

(3) أحمد موسى بدوي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة في الجامعات المصرية، (إشراف: محمد حافظ دياب وثروت محمد شلبي)، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنها، 2008.

اختلافاً يصل إلى مرحلة التشوش، وخطاب «العجز عن التفسير»، والذي يعرض الباحث من خلاله النتائج دون أية مرجعية نظرية.

وفي ما يتعلق بالمناطق العشوائية، والتي تعد بمثابة «تجمعات سكانية نشأت في غيبة التخطيط العام وخروجاً عن القانون، وبالتالي تكون مناطق محرومة من أنواع المرافق والخدمات الأساسية كافة، مثل: المياه، والكهرباء، والوحدات الصحية، والمدارس والمواصلات»<sup>(1)</sup>، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات النفسية والأمنية والاجتماعية، فضلاً عن انتشار الجرائم كالفقر، والبطالة، والانحراف، والجريمة، والإدمان. ووفقاً لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يبلغ عدد المناطق العشوائية في محافظات مصر (1210) منطقة تمتد إلى (24) محافظة<sup>(2)</sup>.

ووفق الإطلاع على العديد من الحوارات الصحفية والمقابلات، إضافة إلى وجهات نظر العديد من الفئات المهمشة قاطني العشوائيات الذين تم نقلهم إلى منطقة الأسمرات، لوحظ انقسام المستجيبين؛ فالبعض يؤيد فكرة الانتقال للمنطقة الجديدة، والبعض الآخر أبدى استيائه بسبب عدم رغبته في التوجه للمناطق الجديدة، كما ألقى البعض اللوم على الحكومة لبعدها هذه المناطق عن: العمران، والمدارس، والمراكز الطبية، ومراكز الخدمات، وأماكن العمل. فضلاً عن عدم استجابة البعض منهم أو اتخاذهم موقف محايد. رغم اعتراض البعض على الطرق التي اتبعتها الدولة في الإخلاء والانتقال للمناطق الجديدة، إلا أن هذا التوجه أسهم في حل مشكلة العشوائيات بشكل آني، وواقعي. وهو ما يدفعنا إلى رصد مدى الإسهام الذي قدمته الأكاديميات في صنع سياسات من شأنها التعامل مع القضية، والقصور الذي حال دون تركيز الدولة على البعد الاجتماعي في التعااطي مع قضية العشوائيات، رغم وفرة الدراسات المعنية في هذا

---

(1) المجالس القومية المتخصصة، التنمية الاجتماعية للمناطق العشوائية، تقرير المجلس القومي لخدمات التنمية الاجتماعية، الدورة (22)، 2008، ص113.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف مصر بالمعلومات، الإصدار السابع، الجزء الأول، 2007، ص4.

الشأن والصادرة عن مراكز البحوث، وعلى رأسها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والجامعات، إضافة إلى الإسهامات الفردية للباحثين.

ولقد تعرضت الدولة لبعض الانتقادات من قِبَل قاطني العشوائيات لعدم الاستجابة لجل مطالباتهم وعدم السماع إلى وجهات نظرهم، ويرجع هذا الإهمال للبعد الاجتماعي والإنساني إلى التناول الأكاديمي المنقوص لاحتياجات مثل هذه الفئات، وعدم التشخيص الكاف والمحترف لهم، ولظروفهم، ولمشاكلهم، وعدم إيجاد حلول مغايرة لهم من شأنها توصيف دقيق لأحوالهم، وإيجاد حلول تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية، والافتقار إلى الرؤية التراكمية للبحوث الأكاديمية في هذا الإطار بما يسمح بالبناء، والتشخيص، وإيجاد الحلول بناء على ما تم القيام به في الأبحاث الأكاديمية الأخرى ذات الصلة.

ومن ثَمَّ، تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل المشكلات النظرية والمنهجية للدراسات السابقة التي تناولت المناطق العشوائية، وذلك على مستويين: أولاً على مستوى المشروعات البحثية. وثانياً على مستوى الأبحاث الأكاديمية الفردية على النحو الآتي:

### ثانياً - رؤية تحليلية للدراسات السابقة:

من خلال تناول هذا المحور، تهدف الدراسة إلى تحليل الدراسات السابقة في قضية العشوائيات منذ التسعينات وحتى الآن بشكل تطوري، وتم اختيار (21) دراسة بشكل قصدي؛ (9) دراسات على مستوى المشروعات البحثية القومية، و(12) دراسة أكاديمية مستقلة وهي الدراسات التي استوفت الشكل المنهجي العام، وسيتم تناولها على نحو تتابعي زمنياً، وذلك من خلال تتبع العملية البحثية من عنوان البحث حتى استخدام المراجع مروراً بصياغة المشكلة البحثية، وطرق مراجعة التراث البحثي، والكتابة عن النظرية العلمية، وطرق جمع البيانات، وأنواع تصميم البحث، وانتهاءً بطرق تحليل البيانات ومناقشة النتائج، وصولاً لتشخيص النماذج المنهجية، ومدى الإسهام المعرفي للدراسات المقدمة في مجال العشوائيات.

وسوف يتم تقييم ممارسة العملية البحثية من خلال عدة عناصر: طريقة صياغة المشكلة البحثية، وتوظيف نتائج متابعة التراث النظري من ناحية، والمنطلقات النظرية من ناحية أخرى في تبرير المشكلة البحثية، طريقة مراجعة الأدبيات ومدى اتساقها مع المراجعة الجيدة للأدبيات، وطريقة صياغة منهجية الدراسة، وطريقة عرض ومناقشة النتائج، طريقة توظيف المراجع والاستشهاد العلمي، وأخيراً الحكم العام على الممارسة المنهجية<sup>(1)</sup>.

وفي ما يلي سيتم عرض الدراسات السابقة على مستويين على النحو التالي:

- 1- على مستوى المشروعات البحثية.
- 2- على مستوى الأبحاث الأكاديمية الفردية.

### 1- المشروعات البحثية:

الدراسة الأولى: يهدف تقرير سهر لطي، والسيد الحسيني وآخرون (1993)، «ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر (18-21 ديسمبر 1993)»<sup>(2)</sup> إلى تسليط الضوء على الخصائص الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة لها، والوقوف على أبرز مشكلاتها، ومصادرها، وتداعياتها، ومدى فاعلية السياسات المتبعة، وصياغة نموذج تصوري للتعامل مع مشكلاتها، في ضوء احتياجات سكانها الفعلية.

وفي ضوء البحث عن أكثر المناطق العشوائية سوءاً واحتياجاً، حددت الدراسة منطقتين محددتين: منطقة حي العبور بمدينة الإسماعيلية (البلاسة)، ومنطقة بولاق

---

(1) عدنان الأمين، سوسيولوجيا البحث التربوي في البلدان العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وشبكة المعلومات العربية التربوية، مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة، 1-2/11/2013.

(2) السيد الحسيني وسهر لطي وآخرون، ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر (18-21 ديسمبر 1993)، المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1993.



بحي غرب الجيزة (مربع زين، ترعة الزمر، ناهية، طابق الديابة، 6 أكتوبر)، وتم تقديمهما بشكل مقارن في بداية التقرير للوقوف على أوجه التشابه والتباين في ظروف وأوضاع كل منطقة. وبلغ عدد الزيارات خمس زيارات فقط خلال عشرة أيام في الفترة (14-24/11/1993).

أُسِّمَت الدراسة بالدقة والجدية، فالدراسة تمثل تقريرًا وصفيًا مبدئيًا للأحوال العامة بمنطقتين عشوائيتين، وعليه ركز العرض على التحليلات الكيفية. وتجسد ذلك من خلال عقد اجتماعات وحلقات نقاش مع القيادات التنفيذية والشعبية بكل منطقة، بهدف التعرف إلى نشأة وتطور المنطقة ومواصفاتها وأوضاعها الراهنة، مشكلاتها وسبل التعامل معها. ثم الانتقال لكل من مؤسسات الخدمات بالمنطقة والتحاوُر مع الأسر والأهالي قاطني المنطقتين، حيث تم إعداد «دليلي زيارة»؛ الأول دليل زيارة المؤسسات الخدمية (المدارس - الوحدات الصحية - الشرطة - الجمعيات الأهلية - المجالس المحلية). أما الدليل الثاني ارتكز على أربعة بنود رئيسة على النحو التالي: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى الثقافة والوعي، الجوانب الصحية والغذائية، والبيئة الطبيعية.

وتميزت الدراسة بتأصيل نظري دقيق للأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، وارتباط العشوائيات بتهميش الشرائح الاجتماعية الفقيرة التي تمارس أنشطة اقتصادية تقليدية لا تمت للتحديث بصلة<sup>(1)</sup>، والتي لا يتم الاستجابة لمتطلباتها، كما أنهم يعيشون مكانيا في معزل عن الطبقتين العليا والوسطى التي تتوافر لها فرص الحصول على الخدمات الأساسية، إضافة إلى تكون مجموعة من التصورات والرؤى لأنفسهم وللعالم من حولهم - لدى هذه الشرائح - تختلف بطبيعة الحال عن تلك الرؤى والمدركات التي يكونها هؤلاء المنتمون للشرائح الاقتصادية الاجتماعية الأعلى<sup>(2)</sup>.

(1) السيد الحسيني وسهر لظفي وآخرون، ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر (18-21 ديسمبر 1993)، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

كما تناولت الورقة النتائج بالتحليل والتعليق من خلال طرح تساؤلات تم وضعها في أبعاد عدة سياسية، وقانونية، وإدارية، وتنفيذية، وإستراتيجية، وتخطيطية، واقتصادية، وصحية، وبيئية، وتنموية، واجتماعية، ونفسية، وأمنية، وفنية، ومالية، وعمرانية... وإضافة إلى ذلك، تم وضع استخلاصات عامة من شأنها التركيز على إمكانيات الدولة ومدى القدرة على تحمل مسؤوليتها في تطوير المناطق العشوائية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن، مع طرح مدى وعي قاطني العشوائيات بمشكلاتهم، وإيجاد حلول لها بمجهودهم الذاتية في ظل آليات تدفعهم للمضي قدما في هذا التطوير.

الدراسة الثانية: تهدف دراسة محمود الكردي ووفاء مرقس وآخرون (1998) «الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر دراسة مسحية بالعينه»<sup>(1)</sup> إلى التعرف إلى مجمل الأوضاع الاجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية داخل منشأة ناصر، وهي دراسة وصفية اعتمدت في تحديد حجم العينة وأسلوب اختيارها على بيانات تعداد السكان لعام 1986 على مستوى الشياخات، خاصة أن نتائج التعداد للسكان عام 1996 - وقت إجراء الدراسة - قد صدرت بحسب الأقسام، وليس حسب الشياخات. وفي ضوء النتائج الأولية، مثلت عينة الدراسة نسبة (2,6%) من عدد الأسر بالمنطقة، (3,4%) من جملة عدد السكان بالمنطقة.

وتعد هذه الدراسة كمية، حيث اعتمدت في جمع المادة على استمارة استبار مكونة من عدد (59) سؤالاً مطبقة على عينة قوامها 1000 مفردة من أرباب أسر المنطقة، وتضمنت المحاور بيانات تخص: المبحوثين، والمسكن، والمنطقة، والعمل، والعلاقات الاجتماعية، وأساليب التكيف الاجتماعي.

---

(1) محمود الكردي ووفاء مرقس وآخرون، الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر دراسة مسحية بالعينه، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 1998.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة من يعملون لحسابهم الخاص بلغت (29,4%) من قوة العمل في المنطقة، وأن نسبة (81,1%) من أرباب الأسر في منطقة إيواء زينهم يعملون في القطاع غير الرسمي، ويقومون بأنشطة هامشية، ويستخدمون السكن كمقر للإقامة والعمل، ويعتبرونها وحدة معيشية يمارسون من خلالها أنشطتهم الاقتصادية وحياتهم الأسرية.

اقتصرت الدراسة بالمهنية من حيث الإجراءات المنهجية، والتسلسل المنطقي للدراسة، وتحليل الواقع الاجتماعي لسكان منشأة ناصر، دون أن توضح ماهية سياسات الدولة في التعامل مع القطاع غير الرسمي، وصياغة نموذج تصوري من شأنه تحسين الأوضاع الاجتماعية لسكان المنطقة.

**الدراسة الثالثة:** دراسة سهير لطفي ومحمود الكردي وآخرون تهدف إلى المسح الاجتماعي الاقتصادي لمنطقة إيواء زينهم (1999)، والذي شمل جميع الأسر التي نقلت إلى منطقة زينهم سواء على أثر تصدع منازلهم، أو نتيجة زلزال 1992، أو نتيجة الإخلاء الإداري في مناطق متعددة من القاهرة، إلى رصد الخصائص الديمجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، والسكنية لأسر الدراسة وأفرادها، إضافة إلى وضع بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمعاونة السلطات المحلية وأجهزتها التنفيذية في تحديد الحالات الحرجة التي تحتاج لوحدة سكنية بشكل عاجل، وترتيب الأسر مرحلياً وفق مدى أحقيتها في الحصول على الوحدات السكنية المتبقية.

وقامت الدراسة بتغطية منطقة إيواء زينهم بأكملها، وشملت جميع الأسر التي تم نقلها إلى منطقة زينهم، كما استغرقت الدراسة نحو أربعة أشهر خلال الفترة (أكتوبر 1998 - فبراير 1999). ففي الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 1998 تم التطبيق الميداني، ومن خلال شهري يناير ومنتصف فبراير 1999 تمت العمليات الإحصائية وكتابة التقرير النهائي للدراسة<sup>(1)</sup>.

---

(1) سهير لطفي ومحمود الكردي وآخرون، المسح الاجتماعي الاقتصادي لمنطقة إيواء زينهم، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية برنامج بحوث العشوائيات في المجتمع المصري، 1999.

وتم تطبيق استمارة استبانة قوامها تسعة وعشرين سؤالاً، ومكونة من أربعة أقسام رئيسية: القسم الأول ويتناول البيانات الأساسية للأسرة المعيشية وحدة الدراسة؛ ويتضمن القسم الثاني عدة تساؤلات عن الحالة المهنية لأعضاء الأسرة تفصيلياً، أما القسم الثالث يشتمل على بيانات عن الأوضاع السكنية للأسرة من حيث وضعية السكن (إيواء أو حكومي أو عشوائي)، ونمط الحياة، ونمط التعديلات التي أجريت على المسكن إن وجدت، ويدور القسم الرابع حول بنود الدخل والإنفاق مثل كيفية توزيع الدخل على بنود الإنفاق، ومصادر الدخل الأخرى، ومصدر المعاش وقيمه.

ويلحظ أن مثل هذه المسوح والدراسات تتسم بخلوها من الإطار النظري والمفاهيمي الرصين، كما أن الدراسة كمية فلا توجد تعريفات إجرائية لمعرفة ما نرغب في قياسه أو تحليله، ولا يوجد تصور نظري انطلق منه الباحثون لمعرفة أثره وتتبع مساره، ولا توجد فرضية علمية يحاول الباحثون التحقق من صحتها.

**الدراسة الرابعة:** تهدف دراسة محمود الكردي ووفاء مرقس وآخرون إلى المسح الاجتماعي لمنطقة عشوائية دراسة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية «منطقة الحوتية» (1999)، وتهدف إلى التعرف إلى المستويات الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة الحوتية، والتي تقع في شياخة مدينة الأوقاف التابعة لقسم العجوزة، وتضم (8) عمارات، و(192) منزلاً، إضافة إلى (14) عشة. وتم إجراء المسح الاجتماعي بسبب ما يوفره من إمكانية رصد بيانات تفصيلية عن منطقة الدراسة، والقاطنين فيها. وقد اعتمدت الدراسة المسحية في جمع البيانات الخاصة بسكان المنطقة على استمارة «استبار» تضمنت عدد 71 سؤالاً، وتم تطبيقها على 461 رب أسرة ممن يقيمون بالمنطقة بشكل دائم. وقد اشتملت استمارة الاستبار على البيانات الأساسية التي تخص: رب الأسرة، أفراد الأسرة المعيشية، السكن، أوجه الإنفاق على الأسرة، طبيعة المنطقة، والعلاقات الاجتماعية بين سكان المنطقة<sup>(1)</sup>.

---

(1) محمود الكردي ووفاء مرقس وآخرون، مسح اجتماعي لمنطقة عشوائية دراسة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية «منطقة الحوتية»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، القاهرة، 1999.

واستبعدت الدراسة فكرة إزالة المنطقة لما قد ينتج عن ذلك من هدر اقتصادي جراء إزالة هذه المباني من ناحية، والأفضلية في بناء مباني للشباب للتعامل مع مشكلة الإسكان، وتفسخ علاقات اجتماعية قد تم تكوينها عبر سنين، والأهم من ذلك قد تؤدي عمليات الإزالة إلى بعد السكان عن أعمالهم، ومناطق الخدمات، ووسائل المواصلات.

وتميزت هذه الدراسة بالعرض الوافي للنتائج والرؤية المستقبلية، حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: أن نسبة المهاجرين إلى المنطقة تمثل نحو (25,7%) من جملة عدد السكان. وأن نحو (74,3%) من مواليد المنطقة، كما أن قاعدة الهرم السكاني للمنطقة لا تتميز بالاتساع الكبير الذي يشهده الكثير من المناطق العشوائية الأخرى، حيث بلغت نسبة فئة صغار السن (صفر - 14 عامًا) نحو (24,7%)، نتيجة كون المنطقة طاردة للسكان فضلًا عن عدم وجود مساحات للتوسع العمراني في الاتجاهات كافة. على حين مثلت فئة الشباب (15-59 عامًا) نحو (65,6%) من جملة السكان، والكهولة (60 فأكثر) نحو (10,7%)، وهي نسبة من شأنها أن تزيد من معدلات الإعالة.

كما أشارت الدراسة إلى أن نحو (38,2%) تتكون الوحدة السكنية لهم من حجرتين، في مقابل (27,1%) يقطنون في حجرة واحدة، في حين بلغت نسبة من يقطنون في ثلاث حجرات نحو (22,1%)، أما الذين يقطنون في أربع حجرات فلم تتجاوز نسبتهم (10,6%) من جملة عدد الأسر. وفي ما يتعلق بمدى إسهام المسؤولين في حل مشكلات المنطقة من وجهة نظر أرباب الأسر، يرى (49,7%) من جملة أرباب الأسر أن المسؤولين يزورون المنطقة، بسبب الانتخابات، في حين أوضح (50,1%) أن المسؤولين لا يزورون المنطقة. أما عن نوعية المسؤولين الذين يزورون المنطقة فقد أوضح نحو (50,2%) من جملة أرباب الأسر أنهم أعضاء مجلس الشعب للانتخابات، في مقابل (45,9%) للوزراء، ثم رئيس الحي بنسبة (18,8%)، والمحافظ بنسبة (17,6%)، وعليه فإن زيارة المنطقة من المسؤولين تكون مرهونة بمناسبات محددة.

واقترحت الدراسة تطوير الخدمات الموجودة بالمنطقة من حيث الحجم والإمكانات، واستخدام المنشآت التعليمية المجاورة للمنطقة كفضول لمحو الأمية، وإزالة منطقة العشش، والتي تصل إلى (14) عشة، وإزالة المباني المتهدمة والآيلة للسقوط، والتي تبلغ (13) منزلاً، وإصلاح الهيكل العمراني لبعض المباني في المنطقة، ومد خدمات البنية الأساسية (صرف صحي، كهرباء، ماء، تليفونات)، ودعم برامج التنمية الاقتصادية والبشرية، استغلال الأراضي الفضاء في المنطقة (14 قطعة أرض)، وإنشاء الجمعيات الأهلية، وتنفيذ مشروعات التطوير في ظل المشاركة الذاتية للأهالي.

**الدراسة الخامسة:** على غرار الدراسة السابقة نفسها، تم القيام بدراسة «المسح الاجتماعي الاقتصادي تطوير منطقة تلال زينهم وقلعة الكبش (2000)، إلا أن الاختلاف تمثل في طبيعة المكان وحجم العينة، حيث تكونت من (438) مبنى، و(600) أسرة معيشية. اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، واشتملت على عدد (62) سؤالاً مقسمين على سبع أقسام أساسية، وتشمل بيانات: أساسية، ومهنية، وسكنية، وبيئية، واجتماعية، ومالية، ومستقبلية<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى غياب التحليلات الكيفية المتعمقة مع الأسر للتعرف إلى كنه مشكلاتهم، وإيجاد سبل حقيقية ومغايرة للتعامل معها. كما يلحظ أن الطريقة البحثية لتناول المناطق العشوائية وصفية تحليلية كمية، فلم تصاحب التحليلات الكمية تفسيرات وتحليلات كيفية متعمقة. ومن خلال صياغة النتائج لا توجد علاقات مركبة بين المتغيرات، فالاستجابات والنتائج شبه متماثلة، ويكون التفاوت في كسور النسب المئوية التي ترمز إلى العلاقة بين المتغيرات.

**الدراسة السادسة:** تهدف دراسة «العشوائيات في المجتمع المصري رؤية نظرية» إلى إخضاع ظاهرة العشوائيات بالمجتمع المصري للدراسة العلمية سعياً وراء تحليل

---

(1) محمود الكردي ووفاء مرقس وآخرون، المسح الاجتماعي الاقتصادي «تطوير منطقة تلال زينهم وقلعة الكبش»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2000.

أسباب تكونها، والتعرف إلى أنماط تواجدها، والكشف عن أساليب الحياة بها، وطرح أهم البدائل لمواجهتها. كما وضعت الدراسة مجموعة من المتغيرات الحاكمة تمثلت في المكان، والسكان، والمسافة الاجتماعية، والمسكن، وأسلوب الحياة، واقتصاديات المنطقة العشوائية، والعلاقات المكانية/الاجتماعية، والهجرة، والمرافق والخدمات، والتخطيط العمراني<sup>(1)</sup>.

وافترضت الدراسة خمس فرضيات رئيسة: أولاً: هناك ارتباط طردي بين تفاقم مشكلة الإسكان، وتكون المناطق العشوائية؛ ثانياً: تنوع الأسباب التي أدت إلى تكون المناطق العشوائية تفسر التباين في أنماطها؛ ثالثاً: آليات تكيف سكان العشوائيات مع النسق السوسيواقتصادي - الفيزيقي لا تنفصل ثقافياً عن السياق المجتمعي الشامل؛ رابعاً: رؤية الأجيال المتعاقبة من سكان العشوائيات لهذه المناطق تتوقف على مدى التكامل بين ثقافتها وثقافة المجتمع الكلي؛ وأخيراً تنوع أساليب مواجهة ظاهرة العشوائيات طبقاً لاختلاف أنماطها، وأساليب الحياة بها.

وناقشت الدراسة ظاهرة العشوائيات من خلال طرح خمس فصول رئيسة على النحو التالي: الأول: ظاهرة العشوائيات في المجتمع المصري تاريخ النشأة والنطاق العمراني. الثاني: التشخيص الواقعي لظاهرة العشوائيات. الثالث: صور العشوائيات وأنماطها. الرابع: المضمون الاجتماعي الثقافي للعشوائيات. الخامس: آليات التكيف وصور الانحراف بالعشوائيات، إضافة إلى أهم النتائج والتوصيات.

الدراسة السابعة: تهدف دراسة «نوعية الحياة في منطقة عشوائية دراسة ميدانية لعشش الشرايبية» عام 2006<sup>(2)</sup> إلى رصد وتحليل واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية

- 
- (1) محمود الكردي وآخرون، العشوائيات في المجتمع المصري رؤية نظرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية برنامج العشوائيات في المجتمع المصري، القاهرة، 2003.
  - (2) محمود الكردي وآخرون، نوعية الحياة في منطقة عشوائية دراسة ميدانية لعشش الشرايبية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، 2006.

لسكان عشش الشرايية، والتعرف إلى الأوضاع البيئية في المنطقة وعلاقتها بنوعية الحياة فيها. ويتطلب تحقيق الهدف تغطية الأبعاد الاجتماعية، والبيئية العمرانية، والاقتصادية، والسياسية. وتضمنت الدراسة منطقة عشش الشرايية التي تضم بداخلها أربعة تجمعات للعشش: عشش مظلوم القديمة، عشش مظلوم الجديدة، العشش الواقعة بجوار سور الصحة، وعشش مستشفى جيهان. تتميز هذه الدراسة بكونها دراسة كيفية اعتمدت على الحصر الشامل لكل الأسر المقيمة بالمنطقة وأفرادها، كما اعتمدت الدراسة على إجراء المقابلات المتعمقة بغرض دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكاني المنطقة، وقد تم تصميم دليل للمقابلة المتعمقة تضمن عدة بنود للدراسة: السكن، والمنطقة الحالية وتاريخ نشأتها، العلاقات الاجتماعية والتنشئة، الدور الاقتصادي للمرأة في الأسرة المعيشية، والنشاط الأهلي والمساعدات الخاصة، والدخل والإنفاق، والصحة والبيئة، والاتجاهات نحو بعض القضايا المجتمعية كقضايا التعليم، والتسرب، وتنظيم الأسرة، والبطالة، والإسكان، والفقر. وقد بلغ حجم العينة 34 أسرة تمثل (10%) من حجم المجتمع الكلي الذي بلغ عدد الأسر فيه 340 أسرة، وقد تمت مراعاة التنوع في حالات الدراسة، وبلاستناد لمعايير ذات صلة بحجم الأسرة، والدخل، وعدد سنوات الإقامة، ونوع رب الأسرة. وقد تم إجراء الحصر على الأسر بمنطقة الدراسة في شهر ديسمبر 1998، أما إجراء المقابلات المتعمقة فتم خلال النصف الأول من عام 1999.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

وتوصلت الدراسة إلى كون التعليم يمثل قيمة كبيرة، ولكنه من وجهة الباحثين ليس حقاً لهم ولكنه للأغنياء فقط، فالتعليم لم يعد مجانياً، كما أن التعليم أصبح ترفيهاً؛ لذا كان تسرب الأولاد من المدرسة لإضافة مورد رزق لهم، وإشباع احتياجاتهم الأساسية. وفي ما يتعلق بقضية الإسكان، فقد انقسم الباحثون إلى قسمين رئيسين: أحدهما يرى أن المشكلة بالفعل في عدم وجود مساكن، والقسم الآخر يرى أن المساكن متوفرة إلا أن المشكلة تكمن في الخلل القيمي، وسوء عملية التوزيع، وعدم مراعاة محودي الدخل والفقراء، والارتفاع في قيمة الشقق والإيجارات، وتدخلت



مسألة تنظيم الأسرة كسبب من أسباب الظاهرة، والتي أدت إلى أزمة في الإسكان. أكدت الدراسة على ضرورة إزالة عشش الشرايية سواء على دفعة واحدة أو على مراحل تدريجية، تبعاً لحجم المنطقة، وعدد سكانها، وتوافر البدائل السكنية المطروحة لنقلهم إليها، وذلك بالأخذ في الاعتبار أن هناك أساليب أخرى ينبغي أن تتبع في مناطق عشوائية أخرى لمواجهة تدني نوعية الحياة بها.

على الرغم من ذكر الدراسة في الخاتمة كون الدراسات الميدانية السابقة في العشوائيات قد أوضحت بجلاء قسوة العيش بهذه المناطق (الحوثية، ومنشأة ناصر، وزينهم) في جانب أو أكثر من جوانب الحياة، فإن نمط سكنى العشش (الشرايية) يكشف بكل قوة عن تدني سبل الحياة بكل جوانبها، ويلاحظ أن طريقة التناول لعشش الشرايية كدراسة كيفية هي نفسها طريقة التناول في مناطق الحوثية، ومنشأة ناصر، وزينهم. كما أن تركيز الدراسة على رصد وتحليل نوعية الحياة في الشرايية لم يكن مصحوباً لا بتعريف إجرائي لنوعية الحياة ومؤشرات لتقييمها، ولا ببند جديدة في إجراء المقابلات الشخصية خلافاً للبند والمحاور السابقة التي تم تناولها في ما سبق من دراسات.

**الدراسة الثامنة:** تهدف دراسة علي جلي وآخرون (2011) «نمو القطاع غير الرسمي دراسة لوحدات معيشية بمناطق عشوائية التقرير الرابع»<sup>(1)</sup> إلى تحديد الملامح الأساسية للوحدات المعيشية كوحدة اقتصادية اجتماعية ثقافية، وارتباطها بنمو القطاع غير الرسمي في بعض المناطق العشوائية بمصر. ويتفرع من الهدف الرئيس أهداف فرعية ذات صلة بالبيئة، طبيعة العمل وظروف التشغيل، النسق القيمي والثقافي، المرأة والعمل والتمكين.

---

(1) علي عبد الرازق جلي وآخرون، نمو القطاع غير الرسمي دراسة لوحدات معيشية بمناطق عشوائية التقرير الرابع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، 2011.

وقد استعانت الدراسة بالدراسات السابقة المحلية، والإقليمية، والعالمية بغرض تغطية محاور العمل في القطاع غير الرسمي، ومحور سكان الوحدة المعيشية، ومحور بيئة العمل غير الرسمي في المناطق العشوائية. وقد رصد عرض الدراسات السابقة عدة ملاحظات أهمها أن الوحدة المعيشية كوحدة اقتصادية غير رسمية، لم تلق اهتمامًا كافيًا من جانب الباحثين المهتمين بالقطاع غير الرسمي في حضر مصر؛ حيث إن ما توافر على المستوى المحلي انحصر في إسهام المنطقة العشوائية في نشأة الأنشطة الهامشية غير الرسمية، وكيف تخدم هذه الأنشطة الأسر التي تعيش في هذه المناطق، وأن هناك حاجة إلى التعرف إلى وظائف القطاع غير الرسمي في خلق فرص عمل وتوفير دخول يكون سكان العشوائيات في حاجة إليها، وآليات تطوير النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الوحدات المعيشية بالعشوائيات.

واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وطريقة دراسة الحالة، وتحليل البيانات، واستعانت بأدوات مثل استمارة الحصر، وصحيفة الاستبانة، ومقياس القيم، ودليل دراسة الحالة، والمقابلة المتعمقة. وبلغت مفردات العينة (523) وحدة؛ منها (343) وحدة معيشية في محافظة القاهرة بما يعادل (65,6%) من إجمالي الوحدات، و(180) وحدة معيشية في محافظة الفيوم بما يعادل (34,4%) من إجمالي الوحدات.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج لعل أهمها ما يتعلق بالمتغيرات الأيكولوجية، حيث تتم الأنشطة الاقتصادية كافة داخل الحيز الأيكولوجي للوحدة المعيشية، شاغلة حيزًا محدودًا من المساحة الكلية للوحدة، كما يلعب توافر المرافق من إنارة وصرف صحي ومياه جارية للوحدة السكنية التي تمارس داخلها الأنشطة الاقتصادية دورًا مؤثرًا في نشأة وتطور النشاط الاقتصادي، لأنها خفضت الأعباء المالية على صاحب المشروع، كما عكست الدعم الحكومي غير المباشر وغير المنظور لهذه المشروعات. وفي ما يخص النشاط الاقتصادي أكدت الدراسة على أن اختيار الوحدة المعيشية لمجال نشاطها الاقتصادي وحجمه ونوعية السلع المعروضة وأسلوب التعامل

مع عمليات البيع والشراء هو نتاج غلبة النشاط التجاري على ما تمارسه الوحدات المعيشية، واقتصار مصادر التمويل على ما هو متاح داخل الوحدة المعيشية. كما أن ثمة زيادة في نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية داخل الوحدة كنتاج طبيعي للفقر وقلة الدخل في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وتمثل مشاركتها من خلال مساعدة المرأة لزوجها، أو من خلال دورها كمعيلة للأسرة ورعاية الأبناء.

وعلى مستوى المتغيرات الاجتماعية والثقافية والقيمية، اكتسب النشاط الاقتصادي في الوحدة المعيشية طابعًا عائليًا، تعددت من خلاله صور التفاعل الاجتماعي، كما رسمت الثقافة ملامح الأنشطة الاقتصادية كما تشكل التفاعلات والأدوار والعلاقات والممارسات التي تتم في الحياة اليومية بداية بممارسة بعض الشعائر الدينية، مرورًا بسماع الراديو ومشاهدة التلفاز وتناول الأطعمة والمشروبات واستقبال الضيوف، وانتهاءً بانتشار أساليب المساومة والفصال في السعر، والتي قد تؤدي لمنازعات تؤثر على مسار العلاقات الاجتماعية. وانطلاقًا من كون الثقافة تقرر مفاهيم الرضا والقناعة بالرزق المكتوب، فإنها تسهم في نمو آليات التكيف والتعايش مع ظروف البيئة كي تساعد الفقراء على البقاء، واعتبار العمل مطلبًا هامًا لمواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة.

وارتباطًا بالتحويلات العالمية، أشارت الدراسة إلى ظهور صور جديدة من الأنشطة التي تمارس في المنزل كاستخدام الإنترنت، والتليفون المحمول، وطريقة تغليف المبيعات، هذا إضافة إلى انتشار العمالة الصينية التي تجول الطرقات وتدق الأبواب لبيع منتجات رخيصة تناسب احتياجات سكان العشوائيات تحل محل المنتجات المصرية. وذلك إضافة إلى نتائج ذات دلالة نظرية ترتبط بشبكة العلاقات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي، والتي غلبت مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية العاصبة Bonding، داخل الوحدة المعيشية كنموذج مسيطر مقارنة بشبكة العلاقات الاجتماعية العابرة Bridging، والرابطة Linking، كما أشارت النتائج إلى عمليات التعاون،

والتساند، والتبادل في النشاط الاقتصادي، في ظل توافر مجموعة من المعايير والقيم والضوابط داخل الوحدة المعيشية. وتؤكد الدراسة في ما يتصل بتمكين المرأة على كون كوابح رأس المال الاجتماعي والثقافي ظهرت كمعوقات في طريق إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي بالوحدات المعيشية، وتعزيز مختلف جوانب تمكين المرأة. وأخيراً وضعت الدراسة النتائج ذات الدلالة العملية أو مجموعة من التوصيات على كل من الحكومة وأجهزة الدولة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحوث العمل بموجبها.

ويُتَّسم هذا التقرير بالتكاملية والمنهجية كما أنه بمثابة نقطة تحول في إعداد التقارير المعنية بقضايا العشوائيات، حيث إنه استوفى العناصر البحثية المطلوبة كافة، فلقد تجاوز تفسير القضايا الخاصة بالعشوائيات، في ظل متغيرات بعينها ديمجرافية، أو إيكولوجية، أو داخلية فقط، إلى أفق أكثر رحابة وضعت في اعتبارها مداخل نظرية تتعلق برأس المال الاجتماعي، والثقافي، والبشري، وإستراتيجيات تمكين المرأة كمدخل رئيسة في تفسير نمو القطاع غير الرسمي، والنشاط الاقتصادي للوحدات المعيشية في العشوائيات. كما عرض التقرير للعديد من المداخل النظرية ذات الصلة برأس المال الاجتماعي، والمدخل الثقافي، ومدخل النسق القيمي، ومدخل تمكين المرأة، وكذلك أورد مجموعة من التعريفات الإجرائية تخص المناطق العشوائية، والوحدة المعيشية، والنشاط الاقتصادي، وقيم العمل. كما اعتمدت الدراسة على منهجية تقوم على المزج بين المناهج الكمية والكيفية، ومصادر بيانات كمية، وأخرى كيفية مثل؛ استمارة الحصر، وصحيفة الاستبانة، ومقياس القيم، ودليل دراسة الحالة، والمقابلة المتعمقة. وقدم تفسيراً للنتائج في ضوء الأهداف والمداخل النظرية، كما طرح مجموعة من المقترحات والتوصيات.

الدراسة التاسعة: استهدفت دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2013)<sup>(1)</sup> عن المناطق غير الآمنة بمصر حصر المناطق غير الآمنة على مستوى

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة المناطق غير الآمنة في مصر، القاهرة، مايو 2013.

الجمهورية، والتي يصل عددها إلى (404) منطقة موزعة، وكيف تعد مصادر تهديد للأمن القومي، وتم إعداد الدراسة بمعرفة مجموعة متخصصة من الباحثين بالإدارة العامة للدراسات والبحوث، إضافة إلى العاملين ببعض المحافظات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض البيانات، والجداول، والإحصاءات، والمعلومات اللازمة عن المناطق غير الآمنة على مستوى المحافظات. وتؤكد أهم النتائج على أن المناطق غير الآمنة بدرجة الخطورة الثالثة، حيث تعاني من عدة مشكلات في مياه الشرب والصرف الصحي وارتفاع المياه السطحية والجوفية، وأن مثل هذه المناطق تخلق طبقة جديدة من السكان لهم قيم خاصة تعد مغايرة لقيم المجتمع، حيث يسود بينهم الحقد الطبقي والعداء للمجتمع، وافتقاد الهوية وإثبات الذات، وندرة الانتماء للوطن والثقة في الحكومة، بل معاداة الحكومة والمجتمع، وهو ما يشكل تهديدًا صريحًا وواضحًا للأمن الاجتماعي والقومي على السواء.

## 2- الأبحاث الأكاديمية الفردية:

الدراسة الأولى: تأتي أهمية دراسة أماني مسعود (1999) «المهمشون والسياسة في مصر»<sup>(1)</sup> كونها أول من تناولت موضوع الهامشية السياسية، والذي كان خارج اهتمامات البحث في مجال العلوم السياسية. وقد تحقق هدف إعادة اختبار مفردات ثقافة الفقر سياسياً على سكان العشوائيات في مصر، حيث تضمنت الدراسة تناولاً تحليلياً لمشكلات الفقر، والهامشية السياسية في المجتمع المصري، فضلاً عن أنه شكّل نقطة يمكن من خلالها النظر إلى أبعاد الهامشية السياسية في الواقع المصري - من خلال دراسة ميدانية لبعض المناطق في القاهرة. وقد استخدمت الباحثة ثلاث أدوات: الاستبانة والملاحظة والمقابلة، وطبقت هذه الأدوات على سكان عرب الحصن المطرية، والمنيرة الغربية بإمبابية كنماذج لمناطق هامشية في القاهرة الكبرى.

(1) أماني مسعود، المهمشون والسياسة في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999.

وطرحت الباحثة في الفصل الخاص بعشوائيات مصر، تاريخ ودور وخصائص العشوائيات من حيث افتقارها للمرافق العامة، ولجوء هذه الجماعات إلى وضع يدها على الأراضي التي تعيش عليها، وتوافر مستوى أولي من التنظيم لديها لاختيار ممثلين للتعامل مع السلطات الحكومية، وكون هذه المناطق العشوائية تكتسب وضعيتها «العشوائية» من خلال انعزالها عن المجتمع الأكبر، والمحاولات الدؤوبة من الأفراد للحصول على اعتراف الحكومة بملكية هذه الأرض، وسعي القادة المحليين إلى اكتساب مزيد من النفوذ السياسي من خلال إعطاء مشروعية ومزايا اقتصادية، واجتماعية، وسياسية لسكان هذه الأحياء.

وعلى الرغم من عدم حسم الباحثة موقفها من المدخلين الرئيسيين في التعامل مع العشوائيات: تركها وتصفيتها، أو التدخل من أجل تطويرها، إلا أنها ألفت بمسؤولية هذه العشوائيات صراحة على أجهزة الدولة، حيث غضت الدولة منذ البداية الطرف عن تزايد معدلات الهجرة الداخلية، ولم تتخذ إجراءات حاسمة من شأنها تدبير المساكن اللازمة لعمال المناطق الصناعية الجديدة، كما لم تردع المعتدين على الأراضي الزراعية. وأكدت الدراسة على ضرورة إيجاد آليات من شأنها بناء إستراتيجيات تعمل على جذب وتنشيط مشاركة سكان هذه المناطق في الشؤون العامة، وفي المجال الاجتماعي والطوعي، وتمكينهم من تطوير نمط حياتهم.

الدراسة الثانية: تهدف دراسة حنفي حسانين (1999) «المشاركة الشعبية ودورها في تطوير وتنمية المناطق العشوائية والأحياء المتخلفة دراسة ميدانية بمنطقة درب الغنامة بمدينة أسيوط»<sup>(1)</sup> إلى فهم وتحليل ظاهرة النمو العشوائي، والتعرف إلى خصائص الأحياء العشوائية، واحتياجاتها، والمشكلات التي تعاني منها، وكذلك دور المشاركة الشعبية في تطوير وتنمية المناطق العشوائية. وتركزت تساؤلات الدراسة على

---

(1) حنفي محروس حسانين، المشاركة الشعبية ودورها في تطوير وتنمية المناطق العشوائية والأحياء المتخلفة دراسة ميدانية بمنطقة درب الغنامة بمدينة أسيوط، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الخامس والعشرون، ج1، 1999: ص136-282.

طبيعة المكان والوضع الفيزيقي، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأهالي، ودور الأهالي في تنمية المنطقة، ودورهم في المشاركة الشعبية نحو تطوير وتنمية المنطقة.

وتناولت الدراسة في إطارها النظري تعريف المناطق المتخلفة، وتصنيفها، والأعباء الملقاة عليها، وتعريف التنمية، والاتجاهات المفسرة لها، ومقوماتها، والمعوقات المختلفة لتنمية المجتمع المحلي (الثقافية، والاجتماعية، والإدارية، والاقتصادية)، ومفهوم الإسكان العشوائي (أسباب انتشاره، ومراحل نموه، ومواقعه، وحجمه، وكيفية التعامل معه)، ومفهوم المناطق العشوائية (أنواعها، وانتشارها، أسباب تضخمها، أنماطها ووظائفها، تصنيفها وسماتها، الجوانب الايجابية والسلبية لعمليات النمو العشوائي)، والمشاركة الشعبية وتنمية المناطق العشوائية (تعريفها، وأنماطها، أهميتها، وأهدافها، ووظائفها وإستراتيجياتها، وعوائق المشاركة في التنمية المحلية، ومعوقات تحقيق المشاركة الشعبية، وكيفية التغلب على مثل هذه المعوقات).

ووفقاً للباحث، تم التركيز على محافظة أسيوط، لأن عدد المناطق العشوائية بها وصل إلى أربعة وثمانين منطقة في 1994/4/1. وعليه، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، حيث تم تطبيق أدوات الملاحظة، وصحيفة الاستبانة على (400) أسرة من منطقة درب الغنامة بطريقة عشوائية، خلال شهري يوليو وأغسطس 1998م. وقد تضمنت صحيفة الاستبانة (46) سؤالاً موزعاً على خمسة أقسام رئيسة: البيانات الأساسية، والوصف الفيزيقي للمنطقة، والعلاقات الاجتماعية بين أهالي المنطقة، وجوانب تخص التنمية، وأخيراً مشاركة الأهالي في تنمية وتطوير المناطق العشوائية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: انخفاض المستوى الاقتصادي لسكان المنطقة حيث أن (86%) من أفراد العينة من ذوي الدخل المنخفض، ودرجة التزاحم داخل الحجرة الواحدة يصل إلى (2,5) فرد لكل حجرة، وعليه، وصلت نسبة الأمية في منطقة الدراسة إلى (45%). وكذلك أكدت الدراسة على سوء وضعية الصرف الصحي،

بالمقارنة مع المرافق الأخرى، فأغلبية الصرف الصحي بالمساكن بنظام (الترنش/الخزان)، ويتم إلقاء المخلفات بالشوارع بنسبة (66%)، مما يدل على عدم دخول الصرف الصحي، لكن بلغت نسبة دخول المياه لأغلبية المساكن (78%) من العينة، ودخول الكهرباء بنسبة (97%) من العينة.

كما أكدت الدراسة على ضآلة مشاركة الأهالي في المشروعات الحكومية، وتتمثل فقط في تقديم بعض التبرعات المالية البسيطة، وتشجيع الناس على المشاركة في التعامل مع ضعف المرافق، كما يتبين ضعف مشاركة الأهالي في المشروعات الحكومية في ظل ضعف الإمكانيات المادية، وعدم وجود الوعي الكاف لبعض الأهالي. وأوصت الدراسة بضرورة تنمية دور الجهود الذاتية للهيئات والأفراد في مختلف المجالات، ووضع خطط شاملة لتنمية المنطقة، وعمل حصر شامل لمتطلبات واحتياجات المنطقة وسكانها، إضافة إلى أهمية نشر الخدمات الاجتماعية المختلفة كمراكز تنظيم الأسرة، وفصول محو الأمية، ومراكز الأسر المنتجة، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة، وتشجيع الأفراد للانضمام إلى الجمعيات التعاونية للإسكان، لسهولة الحصول على أراضي بأسعار رخيصة، والاقتصاد في مواد البناء.

وعلى الرغم من توافر إطار مفاهيمي متميز في بداية الدراسة، وعرض لمشكلة وخصوصية العشوائيات في منطقة درب الغمامة محافظة أسيوط كجزء لا يتجزأ من المشكلات التي تواجهها العشوائيات على مستوى مصر بأكملها، إلا أن تحليل البيانات كان بسيطاً وعرض النتائج يعد تلغرافياً لم يأت بجديد، ولم يتم الإفادة بشكل وظيفي من الإطار النظري المفاهيمي المعترف الذي مثل ما يربو على نصف الدراسة على الرغم من تعهد الباحث في بداية الدراسة بتحري الدقة والعمق، وتجاوز ما قدمته الدراسات السابقة التي وصفها بكونها كمية سطحية. وعليه، لم يكن تحليل النتائج وعرضها بالعمق والتحليل والجدة والمغايرة، وذلك بالمقارنة مع دراسات العشوائيات السابقة التي تناولت الظاهرة في مناطق متفرقة على مستوى الجمهورية.



الدراسة الثالثة: تهدف دراسة ماجدة عبد الوهاب (2006) «تقدير احتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها»<sup>(1)</sup> إلى تقدير احتياجات سكان منطقة الزلزال بعين حلوان بالاعتماد على نموذج التعارض، والذي يستند على تحديد الفجوة بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون من الخدمات من خلال تحديد مدى إفادة السكان من الخدمات ورضائهم عنها، وتحديد ما هو قائم من خدمات عن طريق استخدام المسح الاجتماعي، وتحديد الاختلافات بين ما هو كائن، وبين درجة الإفادة منه.

وتسعى هذه الدراسة الاستطلاعية إلى الإجابة عن تساؤلات تدور حول معدلات إفادة ورضا سكان منطقة الزلزال عن الخدمات المتاحة، وأسباب عدم الرضا عن الخدمات، ونوعية الخدمات غير المتاحة، وطبيعة المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة، والمؤشرات التخطيطية لتنمية منطقة الزلزال بعين حلوان. وتستخدم هذه الدراسة المسح الاجتماعي عن طريق العينة الحصصية، وتمثل العينة (500) رب أسرة بواقع (17%) من حجم الأسر المقيمة بالمنطقة. وقد تم جمع البيانات خلال الفترة من 2006/5/1 حتى 2006/5/30، بالاعتماد على نماذج تقدير الاحتياجات.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: بلوغ المتوسط العام لإفادة المبحوثين من الخدمات المتاحة بالمنطقة (68,4%)، وهذا يتطلب ضرورة الوقوف على المعوقات التي تحول دون إفادة المواطنين من تلك الخدمات، ومجيء خدمات الاتصالات والمواصلات في المرتبة الأعلى في معدلات الإفادة من الخدمات. وكذلك وجود العديد من الأسباب التي أدت إلى عدم رضا بعض المبحوثين عن الخدمات بالمنطقة، وهو ما عبر عنه (28,3%) من المبحوثين، في مقابل (71,7%) من المبحوثين في حالة رضا عن الخدمات المقدمة. إضافة إلى ما سبق، جاءت أهم المشكلات التي تتطلب التدخل في حلها مشكلات البطالة، وتدهور الصرف الصحي،

---

(1) ماجدة أحمد عبد الوهاب، تقدير احتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2006، القاهرة، ص 1713-1772.

ورداءة مستوى الخبز، والنزاع بين المحافظة والسكان حول الإيجار المتأخر، ومشكلة الظلام ليلاً لعدم كفاية أعمدة النور، مما أدى إلى تفشي ظاهرة البلطجة وتعاطي المخدرات في الأماكن المظلمة.

وعرضت الدراسة إطاراً مفاهيمياً حول ماهية وخصائص والهدف من تقدير الاحتياجات، والعديد من الدراسات السابقة حول تقدير الاحتياجات بصفة عامة، وتقديرها في المناطق العشوائية خصوصاً، ولكن لم يكن للدراسة توجه نظري محدد حيث اقتصر على التوجه الأداتي العملي حيث اعتمدت على نماذج تقدير الاحتياجات قامت بإعدادها، مما أدى إلى افتقار الدراسة إلى تحليل علمي للبيانات، وعدم التوصل لمجموعة من التوصيات يمكن أن تفيد صانع القرار المعني بهذا الشأن.

الدراسة الرابعة: سعت دراسة رانيا نصر (2007) «إدارة الحضر بالمشاركة بالتطبيق على العشوائيات»<sup>(1)</sup> إلى توضيح برنامج إدارة الحضر بالمشاركة، وأهمية دور العولمة وآثارها على تغيير دور الدولة لصنع وتنفيذ السياسات العامة، ومفهوم العشوائيات ومعايير تصنيفها والتحديات التي تواجه تلك المناطق، بالإشارة إلى برنامج إدارة الحضر بالمشاركة لتحديد أهم الاحتياجات، والمتطلبات الخاصة بهم، في منطقتي منشية ناصر وبولاق الدكرور.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اهتمام الحكومة بتحسين نوعية الحكم، وتدعيم المشاركة المجتمعية، وأهمية توافر مجموعة من العوامل والشروط المؤثرة على عملية التحول نحو الحكومة المجتمعية كالتحول الديمقراطي، وتوجه المجتمع نحو الإصلاح. أكدت الدراسة على وجوب تحسين البرامج الحكومية في مجال تطوير العشوائيات، التي اهتمتها الدراسة بالضعف على مستوى التخطيط والتنسيق، إضافة إلى ضعف قدرات ومهارات الإدارة المحلية في التخطيط.

---

(1) رانيا محمد مصطفى نصر، إدارة الحضر بالمشاركة بالتطبيق على العشوائيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2007.

الدراسة الخامسة: ترصد دراسة أميمة سعيد (2011) «منهجية العمل في تنمية المناطق العشوائية: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمدينة حلوان»<sup>(1)</sup> منهجية العمل لتنمية المناطق العشوائية بشكل متكامل لتحديد الفجوة بين المنهجية العلمية ومنهجية عمل الجمعيات بغرض تفادي هذه الهوة، وتم تحديد أهداف الدراسة في وصف وتحليل منهجية العمل في تنمية المناطق العشوائية، والكشف عن مدى رضا سكان العشوائيات عن هذه المنهجية، وتحديد الصعوبات التي تواجه تنمية المناطق العشوائية، وتحديد بعض المؤثرات لتفعيل منهجية العمل بما يتفق مع الأسلوب العلمي وبما يحقق رضا السكان.

واستعرضت الدراسة للدراسات السابقة، ثم عرضت لمفاهيم الدراسة؛ وتمثل في مفاهيم المناطق العشوائية من حيث مفهومها، ومشكلاتها، واحتياجات الرعاية الاجتماعية فيها، ومفهوم التنمية المحلية، ونماذجها، وكذلك منهجية تنمية المناطق العشوائية، وأخيرًا شركاء في تنمية المجتمع المحلي.

وتعد هذه الدراسة وصفية، وتعتمد على المسح الاجتماعي في المناطق العشوائية في مدينة حلوان، وقد بلغ إجمالي عدد المبحوثين بالجمعيات محل الدراسة (150) مبحوثًا من العاملين، والمديرين التنفيذيين، والأخصائيين الاجتماعيين، (300) مبحوث من الفئات المستهدفة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها: أن أهم الخدمات التي تقدمها جمعيات تنمية المجتمع هي تقديم مساعدات مادية، أو عينية للفقراء بنسبة (93%)، ثم يليها في الترتيب تقديم خدمات دينية بنسبة (83,5%) من عينة المبحوثين ثم فصول محو الأمية بنسبة (82,6%)، ورأى المبحوثون أن مستوى تقديمها غير مناسب، وعليه بلغت نسبة المستفيدين الذين يرون أن جمعيات تنمية المجتمع

---

(1) أميمة دسوقي محمد سعيد، منهجية العمل في تنمية المناطق العشوائية: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمدينة حلوان، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2011، ص 722-829.

المحلي تلبي احتياجاتهم بدرجة متوسطة (47%)، أما غير المؤيدين لدور الجمعيات يبلغ عددهم 107 من العينة بواقع (35,67%)، كما أجمعت نسبة (68,66%) من المستفيدين على عدم أخذ الجمعية برأيهم في الخدمات المقدمة لهم، حيث إن العاملين ومجلس الإدارة هما المسيطران على أمور وقرارات الجمعيات الأهلية.

إضافة إلى ذلك، تمثلت أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه جمعيات تنمية المجتمع في الصعوبات ذات الصلة بالمجتمع نفسه بنسبة (83%)، فالصعوبات المرتبطة بالجمعية بنسبة (81%)، ثم تلك الصعوبات التي تتعلق بالسكان بنسبة (76%)، ولوحظ أن المنهجية المستخدمة تراعي مشاركة سكان المجتمع مع إغفال استخدام الأساليب العلمية في التعرف إلى رأيهم بشأن نوعية ومستوى الخدمات المقدمة، وكذلك التركيز على الخدمات الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، مع إغفال الاهتمام بالخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان وعدم الاهتمام بجميع الشركاء (الفئات المستهدفة) في التنمية، وعدم إشراكهم في تنمية المناطق العشوائية.

الدراسة السادسة: استهدفت دراسة غادة حامد (2012) «ثقافة العنف بالمناطق العشوائية دراسة حالة بمنطقة الرزاز بحي منشأة ناصر بالقاهرة»<sup>(1)</sup>، تحديد العوامل الأيكولوجية بالسكن والمنطقة، وتأثيرها على طبيعة ومدى تشكيل العنف في المنطقة، وكيف تساهم المنطقة العشوائية في تنوع مظاهر وأشكال العنف، واستعانت بالمنهج الأنثروبولوجي، ودراسة الحالة، والمقابلة المعمقة لعدد (30) مبحوثاً، إضافة إلى دليل الملاحظة، والإخباريين، والتصوير الفوتوغرافي للمنطقة وللمجتمع الدراسة. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين نمط السكن العشوائي، والعنف الاجتماعي، وأن أكثر الأماكن تعرضاً للعنف في المناطق العشوائية بصفة عامة هي المقاهي، والشوارع، في ظل ضعف الثقة بين سكان المنطقة، وأجهزة الأمن، كذلك فإن انتشار

---

(1) غادة شحاته حامد، ثقافة العنف بالمناطق العشوائية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.

البؤس والحقد والكرهية بين سكان المنطقة من أهم أسباب العنف بنسبة (86,6%)، وأن أكثر من (20%) من المبحوثين يشعرون بالبؤس والإحباط.

الدراسة السابعة: هدفت دراسة هيلين مراد (2014) «دور المشاركة المجتمعية في تنمية المناطق العشوائية في مصر بالتطبيق على حي بولاق الدكرور»<sup>(1)</sup>، إلى إلقاء الضوء على أهمية وفاعلية المشاركة المجتمعية في برامج التنمية الشاملة، وذلك من خلال توضيح مفهوم المشاركة المجتمعية، والعوامل المؤثرة فيها، ودورها في تطوير المناطق العشوائية.

وعلى الرغم من كون الدراسة نظرية، إلا أنها تضمنت العديد من المعلومات والعلاقات التي تتسم بالجدة والمنطقية، حيث اشتملت الدراسة على عدة محاور كالتالي؛ أولاً: العوامل المؤثرة في المشاركة المجتمعية، ثانياً: أهمية وأهداف المشاركة المجتمعية، ثالثاً: فوائد المشاركة المجتمعية، رابعاً: أبعاد قياس المشاركة المجتمعية (الإدراك - المعرفة - الرغبة - المسؤولية - القدرة)، خامساً: أنماط المشاركة المجتمعية (الرسمي - غير الرسمي - التعاوني - الحكومي - المجتمعي)، سادساً: معوقات المشاركة المجتمعية، ومتطلبات المشاركة المدنية الفاعلة، سابعاً: مشكلات المناطق العشوائية في مصر، ويتضمن هذا المحور مشكلات المناطق العشوائية، والعلاقة بين الدولة وقاطني العشوائيات، واهتمام الدولة بالمناطق العشوائية، ونقاط الضعف في برامج الدولة التي تبنتها لتطوير العشوائيات، ثامناً: دور المشاركة المجتمعية في تطوير العشوائيات دراسة في حي بولاق الدكرور. INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES عضو اتحاد الجامعات العربية

وتوصلت الدراسة إلى أن آليات المشاركة المجتمعية في مصر واجهت العديد من المعوقات، والتي حالت دون زيادة أنشطة ومشروعات تلك البرامج في ظل: غياب التقسيم الواضح للأدوار، والتنسيق الفاعل بين الأجهزة التخطيطية في صياغة القرار التخطيطي في مجال التنمية المحلية في مصر، وفقدان الشعور بالثقة في المحليات

---

(1) هيلين عبد الرحيم مراد، دور المشاركة المجتمعية في تنمية المناطق العشوائية في مصر بالتطبيق على حي بولاق الدكرور، مجلة النهضة، مج (15)، عدد (3)، 2014، القاهرة، ص 71-94.

بأجهزتها الشعبية والتنفيذية من قبل الحكومة المركزية، أو من أفراد المجتمع المحلي في القدرة على اتخاذ القرار دون التأثير بذوي المصالح، وضعف القوة النسبية لبعض الأطراف المعنية بالمشاركة في ظل النظر إلى المواطن المحلي بشكل سلبي باعتباره يفتقر للقدرة على التعبير عن احتياجاته، إضافة إلى غياب ثقافة الحوار، والتنسيق، والتكامل بين مختلف الأطراف المحلية، والاعتماد على المبادرات والدعم الدولي في المشروعات مما يهدد استدامتها بمجرد انتهاء المشروع، كما أن الأطر المؤسسية في تحقيق الأهداف أطر مؤقتة لإدارة البرنامج، مما لا يجعلها أطرًا مؤسسية تتسم بالاستمرارية، وأخيرًا، فإن عملية المشاركة تعتمد على الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف خصائصها من منطقة لأخرى، وعليه فمن غير الملائم اعتماد نهج تجريبي موحد لعملية المشاركة المجتمعية وتعميمه كبرنامج شامل.

**الدراسة الثامنة:** هدفت دراسة عبد المعبود عبد الرسول (2015) «إشكالية الهوية المكانية لسكان المناطق العشوائية دراسة حالة لمنطقة الكيلو 2 بمدينة الإسماعيلية»<sup>(1)</sup> إلى تقديم دراسة حالة متعمقة مورفولوجيا، وأيكولوجيا، وديموجرافيا لمجتمع الدراسة بمنطقة الكيلو 2 بمدينة الإسماعيلية، مع إبراز أهم إشكاليات الهوية المكانية لسكان المنطقة، ورصد ملامح الاستبعاد الاجتماعي لها ولسكانها، كما استهدفت الدراسة رصد وتحليل بعض المقترحات التطبيقية لكيفية تحقيق الاندماج الاجتماعي لسكان المنطقة، وتدعيم فرص التنمية التشاركية. ودارت تساؤلات الدراسة حول المفهوم الاجتماعي لهوية المكان، والخصائص المورفولوجية، والأيكولوجية، والديمجرافية لسكان المنطقة، وأبرز إشكاليات الهوية المكانية لسكان المنطقة، وأسباب إلحاق الوصمة الاجتماعية المجتمعية لحاملي الهوية المكانية، وعمليات الاستبعاد الاجتماعي، إضافة إلى طبيعة البرامج والمشروعات الحكومية والأهلية التي تمت إقامتها في المنطقة.

---

(1) عبد المعبود محمد عبد الرسول، إشكالية الهوية المكانية لسكان المناطق العشوائية دراسة حالة لمنطقة الكيلو 2 بمدينة الإسماعيلية، حوليات آداب عين شمس، مج (43)، أكتوبر- ديسمبر 2015.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الكيفي، وتمثلت أدوات جمع البيانات في الزيارات الاستطلاعية، وحلقات النقاش الجماعية البؤرية، وعددها (5) خمس مقابلات، والمقابلات الفردية المتعمقة لعدد (30) من أرباب الأسر بواقع (10) لكل عربة، بغرض التعمق في تحديد بعض إشكاليات الهوية من خلال تجارب شخصية وأسرية، وذلك من خلال إعداد دليل المقابلة. وامتدت فترة الدراسة الميدانية مدة عام وشهرين من أكتوبر 2012، وحتى ديسمبر 2013.

وخلصت الدراسة إلى أن المنطقة أصبحت مأوى ومخبأ للكثير من المجرمين، والهاربين، في ظل كثرة التجمعات السكانية وغياب التخطيط العمراني والتصميم المكاني له، وندرة الرقابة والمتابعة الأمنية والاجتماعية والحكومية. كما أوضحت الدراسة تعدد أسباب إصاق الوصمة المكانية لسكان المنطقة؛ سواء لطبيعة المكان ومساحته الجغرافية المترامية، أو اجتماعيا لزيادة أعداد النازحين والخارجين عن القانون والأعراف الاجتماعية، وذلك في ظل بطء بعض الحكومات والسياسيين في تطوير المنطقة، حيث رفض بعض المسؤولين بالمحافظات ومجلس المدينة الحديث سواء عن المنطقة، أو عن أهلها.

وأوصت الدراسة بسرعة تحديد هوية وتبعية مجتمع الدراسة، وبمد جسور الاندماج الاجتماعي داخل المنطقة، وتوفير البنية التحتية لها. وعلى المستوى المنهجي أوصى الباحث بضرورة تركيز الدراسات على مسألة الهوية، ومشتقاتها، وإشكالياتها العامة، وضرورة تكثيف البحوث الكيفية في المناطق العشوائية، والتناول السوسيولوجي لمفهوم ومظاهر الوصمة الاجتماعية للمكان، ودورها في التصنيف الاجتماعي للمجتمعات.

**الدراسة التاسعة:** يتعرض البحث النظري لعزت قناوي (2016) «ظاهرة العشوائيات في مصر: المسببات والنتائج»<sup>(1)</sup> لمفهوم، ومظاهر، وأسباب نشأة، والآثار

(1) عزت ملوك قناوي، ظاهرة العشوائيات في مصر: المسببات والنتائج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع (4)، 2016.

المرتبة على المناطق العشوائية في مصر، والمشكلات والصعوبات التي تواجه تطوير العشوائيات، وتقديم المقترحات المستقبلية للحد من التداعيات السلبية للعشوائيات. وتناولت الدراسة على الترتيب مفهوم وخصائص المناطق العشوائية، فأسباب ونشأة ظهور العشوائيات، ثم وضع المناطق العشوائية على المستوى العالمي، ثم تشخيص الوضع الراهن لظاهرة العشوائيات في مصر، والآثار المترتبة على انتشار المناطق العشوائية، والمعوقات التي تحول دون تطويرها، وأخيراً، أهم التجارب العربية والعالمية في تطوير المناطق العشوائية. وفي ما يتعلق بنتائج الدراسة يلاحظ كونها مطابقة لما أشار إليه صندوق تطوير المناطق العشوائية 2012، إضافة إلى مجموعة من التوصيات التقليدية التي لم تقدم جديداً، وعلى الرغم من إدعاء الدراسة الإفادة من التجارب العربية والدولية التي عرضتها، إلا أن ما تم ذكره هو المذكور نفسه في الدراسات التي تسبق هذه الدراسة .

الدراسة العاشرة: هدفت دراسة إيمان مصطفى (2016) «المناطق العشوائية في مصر: الأسباب - الآثار - الحلول المقترحة»<sup>(1)</sup> إلى رصد أسباب ظاهرة العشوائيات، والآثار الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية لتلك الظاهرة بغرض الوصول إلى حلول جذرية وموضوعية لظاهرة العشوائيات. منهج الدراسة وصفي تحليلي، وأداة الدراسة تصميم نموذج إحصائي لاختبار مدى صحة أو خطأ الفروض، وتناولت الدراسة المحاور الآتية: أولاً: المفاهيم المختلفة للعشوائيات في مصر، ثانياً: نشأة وأسباب وآثار العشوائيات، ثالثاً: تطور المناطق العشوائية ونسبة السكان بها، رابعاً: اختبار مدى صحة أو خطأ الفروض، وأخيراً: النتائج والحلول المقترحة للتعامل مع العشوائيات.

ومما يلفت الانتباه وضع فروض تبدو مسلمات في ما يتعلق بوجود المناطق العشوائية مثل دراسة المناطق العشوائية في مصر والتي تذهب إلى عدّة فرضيات

---

(1) إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، المناطق العشوائية في مصر: الأسباب - الآثار - الحلول المقترحة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2016.



لا تحتاج الميدان للإجابة عليها مثل؛ تمثل زيادة عدد السكان بمحافظات مصر أهم الأسباب والعوامل وراء انتشار وتفشي ظاهرة العشوائيات، ارتباط ظاهرة العشوائيات منذ نشأتها بارتفاع نسبة الفقراء بحضر وريف جمهورية مصر العربية، وانخفاض دخل الأفراد بهذه المناطق، أدى ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية من الريف للحضر لتزايد حدة وتعدد مشكلة المناطق العشوائية، وتأثير معدلات البطالة في ظهور وتزايد حدة مشكلة المناطق العشوائية.

وخلال عرض النتائج، تبين خطأ الفرض الأول، وصحة باقي الفروض التي افترضتها الدراسة. كما استنتجت الدراسة عدم توافر قاعدة بيانات عن أعداد السكان بالمناطق العشوائية، وكون مجتمع العيش مرتعاً للأمراض، كما أن المناطق السكنية لا تخضع للرقابة في طريقة البناء، سوء التغذية في ظل ضعف الدخل، والهجرة من الريف للحضر وعلاقتها بتفاقم مشكلة العشوائيات. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير قاعدة بيانات ذات الصلة، وأهمية مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في تطوير المنطقة العشوائية، العمل على تنمية المناطق الريفية، وتشجيع البناء على الأراضي الصحراوية، وطرح أراضي مخصصة للبناء، إضافة إلى زيادة وعي المواطنين بضرورة خفض المعدلات السكانية، وإدخال مفهوم التنمية العمرانية المستدامة. وأتت الكثير من النتائج والتوصيات بالتقليدية ولم تأت مجديداً.

الدراسة الحادية عشرة: بعنوان «جهود القيادات المهنية والرسمية لتنمية المناطق العشوائية» لها الهرميلي (2019)<sup>(1)</sup>، وهدفت إلى التعرف إلى جهود القيادات الرسمية والمهنية لتنمية المناطق العشوائية، من خلال التعرف إلى برامج، ومؤسسات، ومشكلات، ومقترحات تنمية المناطق العشوائية. وأشارت الدراسة إلى المفاهيم النظرية كمفهوم القيادة، والعشوائيات، والمدخل التنموي، والخدمات الاجتماعية في العشوائيات، وأبعاد العشوائيات وعلاقتها بالفقر والحرمان الاجتماعي، إضافة إلى مساهمة الخدمة

(1) نها ممدوح مصطفى الهرميلي، جهود القيادات المهنية والرسمية لتنمية المناطق العشوائية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مج (5)، ع (61)، 2019.

الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي في الحد من العشوائيات. كما عرضت الدراسة بعض تجارب التنمية في المجتمع المحلي الريفي والحضري. ويستشعر الذي يستطلع الجزء النظري عدم التنظيم والتسلسل المنطقي في العناوين، والأفكار، وكأنها جزءاً منعزلة غير مرتبطة عضويًا. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل من خلال حصر شامل للأخصائيين الاجتماعيين، وأعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بشبرا النملة، إضافة إلى حصر شامل للمستفيدين ويبلغ عددهم (100) مستفيد. وتضمنت استمارة الاستبانة خصائص المبحوثين، والخدمات التي تحتاجها المناطق العشوائية وكيف يمكن تطويرها، ومهارات القائمين بالعمل داخل الجمعية، وأبرز المعوقات التي تواجه هذه المناطق، وأهم البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية، مشكلات المناطق العشوائية، وكيفية إيجاد حلول لها. وفي نهاية البحث، حاولت الباحثة الإجابة على البرامج والمؤسسات والمشكلات، والمقترحات بشكل سطحي تمامًا يفتقر إلى التحليل، ولا يوجد تحليل للجداول الإحصائية. والنتائج النهائية قاصرة وهزيلة ومستنفدة. وتتسم الكثير من النتائج والتوصيات بالتقليدية فهي لم تأت بجديد، والبداهة حيث إنها تبدو منطلقات ومسلمات أكثر منها نتائج، والتكرار من حيث كونها مذكورة في أدبيات سابقة، لا سيما وأنها دراسة في العام 2019.

الدراسة الثانية عشرة: هدفت دراسة هويدا أبو الغيط (2018) «سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة»<sup>(1)</sup> إلى تقييم السياسات العامة من منظور التنمية المستدامة في مواجهة مشكلة المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013.

وتركزت المشكلة البحثية في أن محاولات التعامل مع العشوائيات بعد 30 يونيو لم تراع بشكل ملائم أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، كما

---

(1) هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط، سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مج (19) ع (2)، 2018.

أن سياسات تنمية هذه المناطق تتسم أهدافها بالمدى القصير. وتمثلت أهداف الدراسة في التعرف إلى السياسات العامة التي وضعتها الدولة في التعامل مع العشوائيات، بخاصة بعد 30 يونيو 2013، والجهود المبذولة في عمليات التطوير، وتحديد أوجه القوة والضعف. كذلك مناقشة التحديات والعقبات التي تواجه التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمدينة القاهرة.

وفي ما يتعلق بمنهجية الدراسة، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للسياسات العامة، وتبني مدخل تحليل النظم، واستخدام أسلوب SWOT Analysis لتحديد جوانب القوة والضعف والفرص، والتهديدات في سياسات تنمية المناطق العشوائية، كذلك تم إجراء عدد من المقابلات مع بعض قيادات ورؤساء الأحياء بمحافظة القاهرة.

وتناولت الدراسة العناصر التالية: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، مشكلة المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، وسياسات الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات قبل وبعد 30 يونيو 2013، وتقييم نتائج سياسات التنمية، وتحديد أهم التحديات والمعوقات لتنميتها باستدامة، إضافة إلى النتائج والتوصيات.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ ضعف التنسيق بين الجهات المعنية المنفذة للسياسات العامة المتعلقة بالعشوائيات، حيث تتعدد الجهات المعنية بتنمية وتطوير العشوائيات، وكل جهة لها فلسفتها وانجازاتها التي لا تعلمها الجهات الأخرى، إضافة إلى غياب المعلومات الدقيقة والمؤكد والمحدثة حول مشاكل المناطق العشوائية، وساعد على ذلك ضعف البنية الإدارية والتنظيمية لأجهزة الإدارة المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة بناء قدرات العاملين في الأجهزة المحلية، ودعم أواصر منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى ضرورة تشكيل لجنة شعبية بالانتخاب لكل منطقة عشوائية تضطلع بشؤون ومشكلات أهالي المنطقة.

وتعد هذه الدراسة بمثابة محاولة جادة وموضوعية - خارج الصندوق - في تناول

قضية العشوائيات، حيث صممت الباحثة نموذجًا لمقومات نجاح عمليات التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية، وقامت بقياسه على السياسات العامة التي انتهجتها الحكومة في التعاطي مع القضية، وأصدرت نتائج تضمنت مجمل جوانب القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات في سياسات تنمية المناطق العشوائية.

### ثالثًا - مناقشة النتائج؛

يمكن مناقشة ما تم التوصل إليه من خلال فحص ومراجعة الأدبيات السابقة الخاصة بالعشوائيات، ويمكن رصد النتائج على أربع (4) مستويات رئيسية؛ الأول مدى الاتفاق والاختلاف بين الدراسات، والثاني تقييم قضية العشوائيات في حد ذاتها، والثالث، تناول النماذج النظرية والمنهجية، والرابع الإسهام المعرفي في صنع السياسات العامة على النحو التالي:

**1- مدى الاتفاق والاختلاف بين الدراسات:** اتفقت الدراسات السابقة على مجال دراسة هذه البحوث (المناطق العشوائية)، رغم تعدد المدخل والأساليب التي تناولت بها الموضوع، كما أجمعت هذه الدراسات على الخصائص التي تميز هذه المناطق باعتبارها تقع في مناطق الامتداد العمراني، وتفتقر إلى الشروط المعمارية والبنية التحتية، وكذلك تردي الأوضاع الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والمكانية. ويلحظ إجماع الدراسات المعنية بطرح السمات الخاصة بسكان تلك المناطق باعتبارها سلبية، حيث يتسم السكان بالسلبية، واللامبالاة، والمنفعة الشخصية، وفقدان الانتماء للمجتمع، والشعور بالعزلة والاغتراب. وعليه، عمدت الدراسات كافة على تشويه وتعميم السمات الخاصة بقاطني هذه المناطق، كنوع من العلاقة الحتمية وإسقاط تردي المكان على انحطاط قيم وخصائص قاطنيها، مستبعدة كون البعض لديهم سمات الشهامة والارتباط الاجتماعي، والقيام بالكثير من الأعمال في المؤسسات أو القطاع غير الرسمي، إضافة لامتلاك البعض المواهب كالغناء والرسم وتصميم الألعاب.

رغم اختلاف الأبحاث مع بعضها البعض في تحديد مفهوم تلك المناطق، والمفاهيم

الأخرى ذات الصلة، والإطار النظري إن وجد، وصياغة الفروض، وتحديد مجالات البحث البشرية، أو الزمنية، أو المكانية، فإنه يمكن ملاحظة النمطية في إعداد مثل هذه البحوث، حيث الانتقال من مقدمة لخصائص المبحوثين للمشكلات التي تواجه سكان المنطقة وأخيرًا التحديات التي تواجه المنطقة؛ أي نمطية الطريقة المنهجية ونمطية المحتوى، دون إضافة أبعاد نظرية تتمفصل Articulated مع البيانات الإمبريقية، أو البدء بفرضيات مغايرة تجعلنا في حاجة لمعرفة المزيد للتحقق من صدق أو كذب هذه الفرضيات، فما هو معروض من فرضيات إما متشابه، أو من السهولة بمكان توقعه والإجابة عليه. وعلاوة على ذلك، تشابه النتائج في الكثير من الأحيان، وعدم القدرة على تطوير التحديات والسيناريوهات المستقبلية في التعامل مع مشكلة العشوائيات بشكل يخدم صانع القرار ويجعله ينظر إلى القضية من مختلف الأبعاد.

**2- تقييم قضية العشوائيات في حد ذاتها:** يلاحظ لجوء الدراسات إلى استخدام فوقي للقضية، دون محاولة التعرف إلى الاحتياجات، والمشكلات التي يواجهها قاطني العشوائيات، قبل الانتقال لإيجاد حلول لمشكلاتهم. والجدير بالذكر أن عادات البشر وممارساتهم داخل المناطق العشوائية بعيدة كل البعد عن التحول من الحالة العشوائية إلى الأكثر تحضرًا، وعليه يمكن أن تزعم الدراسة أن عشوائية المكان تحولت إلى عشوائية الإنسان، وحاولت الدولة اتخاذ خطوات عملية في التطوير المكاني بالإحلال أو الإزالة للبنيات الخرسانية، ولكن السؤال هل وضعت الدولة في اعتبارها - وهو ما تجاهلته الدراسات السابقة، أو أوردته شكليًا دون تحليل متعمق - مكون التنمية البشرية؟ هل جددت الدولة المكان، ولم تلق بالاً للإنسان؟ إضافة إلى ذلك، لم تتطرق الدراسات السابقة إلا في ما ندر إلى تفسير إصرار قاطني العشوائيات على إعادة إنتاج العشوائيات The Reproduction of Squatters، ولمصلحة من تحول العشوائية لثقافة وطريقة حياة أي لهايتوس مكتمل الأركان، وتحول العشوائية من بنايات إلى عشوائية في تكوين الإنسان، والاستدامة على ترسيخ هذا الهدر المكاني البشري.

وبعيداً عن السطحية والدعاية الشكلية، لا توجد دراسات جادة كافية حتى الآن لرصد وتحليل التأثيرات الناجمة عن نقل سكان المناطق العشوائية إلى المناطق الجديدة من منظور تحليلي نقدي. كذلك يلفت النظر عدم وجود دراسات موجهة إلى القاطنين أنفسهم لهذه المناطق، وبخاصة في أبحاث المراكز القومية، من شأنها تقوية الشعور بالمواطنة، والانتماء، والمساواة، وآليات التمكين الاقتصادي والقانوني لهؤلاء الفقراء والمهمشين قاطني العشوائيات، وتعزيز دور المرأة، إضافة إلى ثقافة احترام القوانين، والمحافظة على الأمن والنظام العام.

**3- تناول النماذج النظرية والمنهجية؛** يلحظ من خلال مراجعة التراث البحثي للعشوائيات غلبة الطابع الشكلي في البحث العلمي، وذلك على حساب الطابع الاستقصائي التحليلي، فليس ثمة انساق منهجي للدراسات ذات الصلة من بداية صياغة المشكلة البحثية، مروراً بالمنهج وأدوات البحث المنهجية، وانتهاءً بتحليل النتائج في حال تحليلها، وعرض التوصيات إن وجدت. وعلى المستوى التفصيلي؛ وبالنسبة لتحري الموضوعية، اتّسمت الكثير من الدراسات الخاصة بالعشوائيات بالنزوع إلى المعيارية الشكلية، من خلال طرح النتائج والتوصيات التقليدية المتكررة الموجهة بالأساس للمسؤولين. إضافة إلى استخدام البعض مفاهيم وأدوات ومراجع دولية، دون أن تعكس الاحتياجات الفعلية للواقع المعاش، مع تصميم أدوات فوقية دون التعاطي مع احتياجات ورغبات الباحثين، والتعرف إلى مشاكلهم، والإفادة من تجاربهم وخبراتهم في المنطقة التي يقطنونها كطرف آخر من المعادلة البحثية.

وفي ما يتعلق بتوظيف النظريات العلمية، يلحظ ندرة استخدام النظريات العلمية، أو الاستخدام الشكلي لها، إلا في دراسات معدودة تم الإشارة إليها في المتن. وبالنسبة للمناهج فقد طغى المنهج الكمي، ليس النوعي، والذي يعتمد على استبانات مبنية بطريقة تقليدية، وأحياناً عشوائية، دون الاستناد لقاعدة مفاهيمية نظرية، في مقابل ندرة استخدام البحث النوعي، وأدواته مثل المقابلات، والملاحظة.

وبشكل عام، غلب المنهج الوصفي في معظم دراسات العشوائية، على حساب المنهج التحليلي النقدي التقييمي. وفي ما يتصل بطرق مراجعة التراث البحثي، لم تغط بعض الدراسات المعنية بالعشوائيات التراث البحثي، والتي تتناول التراث، حيث تعرض محض ملخصات، وذلك بمثابة أضعف الطرق في مراجعة التراث البحثي كإجراء شكلي لا يعرض أوجه التشابه والتمايز بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية، ولم يتم عرض أوجه الإفادة من تحليل نتائج هذه الدراسة في صياغة المشكلة البحثية، وتبرير أهمية طرح الدراسة الحالية.

**4- الإسهام المعرفي في صنع السياسات العامة،** يلحظ أن إسهامات بعض الباحثين عبارة عن جهود فردية منعزلة لا تتجمع في إطار موحد منظم متراكم، مما حال دون إعطاء النتائج دلالة وقوة، إضافة إلى إغفال اعتماد إطار مرجعي لبناء أدوات جمع البيانات، أو تحليل النتائج. كذلك تركز طرق تحليل المعلومات على التحليل الإحصائي بشكل أساسي، كما أن معظم الأبحاث لا تقدم معرفة جديدة لصانع القرار برغم تنوع زوايا تناول ظاهرة العشوائيات، ما من شأنه أن يسهم في رسم السياسات في ظل تقليدية وآلية أدوات البحث، تكرار وتشابه النتائج، والتوصيات، وأساليب التعامل مع مشكلات المناطق العشوائية في الكثير من الدراسات السابقة. كما أن التقديرات الكمية تختلف من مصدر لآخر، والذي يرجع إلى عدم إتباع طرق منضبطة في الحصر، وكذلك تنوع التصنيفات التي تقدمها الجهات الرسمية والدولية لهذه المناطق.

وفي ما يتعلق بالمراجع الأجنبية، يلحظ قلة حجم الاقتباس، والإسهام لهذه المراجع أحياناً كثيرة يعد شكلياً في متن العمل البحثي، ولا يتم توظيف هذه المراجع في صياغة أو إعادة إنتاج سياسات جديدة للعشوائيات بشكل دينامي عضوي هادف ومستهدف. ورغم عرض العديد من الدراسات لمختلف التجارب الدولية في هذا الشأن، إلا أنه لا يتم الإفادة بهذه الخبرات في تحليل النتائج وطرح التوصيات.

كما أن صنع السياسات العامة في تطوير المناطق العشوائية يحتاج لدراسات علمية دقيقة من شأنها تقديم بدائل منهجية وتطبيقية، إلا أن واقع الحال يعكس لجوء بعض الأكاديميين إلى الترويج للسياسات التي قامت بتطبيقها الدولة في هذا الشأن على نحو أقرب إلى الدعاية الإعلامية منه إلى التقييم العلمي والفعلي للسياسات، وخاصة في ظل غياب المساءلة في بعض جوانب تتبع وتقييم أثر السياسات، والتي من شأنها أن تفرض النسقية والتكامل والشفافية في اتخاذ القرارات بدءاً من صياغة السياسات وصولاً إلى تنفيذها وتقييم أثرها.





## المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

- إستراتيجية 2030، العشوائيات والعدالة الاجتماعية.
- أحمد زايد، العلوم الاجتماعية في مصر: التأسيس الأكاديمي وأنماط التعلم ومخرجاته (مرحلة الدكتوراه نموذجاً، في: عبد الوهاب بن حفيظ (محرر)، الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية: مصاعب التفكير من خارج الصندوق، الجزء الأول، منتدى العلوم الاجتماعية والتطبيقية، تونس، 2016.
- أحمد موسى بدوي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة في الجامعات المصرية، (إشراف: محمد حافظ دياب وثروت محمد شلبي)، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنها، 2008.
- المجالس القومية المتخصصة، التنمية الاجتماعية للمناطق العشوائية، تقرير المجلس القومي لخدمات التنمية الاجتماعية، الدورة (22)، 2008.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف مصر بالمعلومات، الإصدار السابع، الجزء الأول، 2007.
- أماني مسعود، المهمشون والسياسة في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999.
- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، المناطق العشوائية في مصر: الأسباب - الآثار - الحلول المقترحة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2016.
- أميمة دسوقي محمد سعيد، منهجية العمل في تنمية المناطق العشوائية: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمدينة حلوان، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2011.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة المناطق غير الآمنة في مصر، القاهرة، مايو 2013.
- السيد الحسيني وسهير لطفي وآخرون، ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر (18-21 ديسمبر 1993)، المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1993.
- جريدة الأهرام، 13 سبتمبر 2017.
- جريدة اليوم السابع، 5 إبريل 2017.

- حنفي محروس حسانين، المشاركة الشعبية ودورها في تطوير وتنمية المناطق العشوائية والأحياء المتخلفة دراسة ميدانية بمنطقة درب الغمامة بمدينة أسيوط، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الخامس والعشرون، ج1، 1999.
- خالد عبد الفتاح عبد لله، مراجعة نقدية مقارنة للمقالات المنشورة في الدوريات العربية في ميداني التربية وعلم الاجتماع، 2016.
- سهير لطفي ومحمود الكردي وآخرون، المسح الاجتماعي الاقتصادي لمنطقة إيواء زينهم، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية برنامج بحوث العشوائيات في المجتمع المصري، 1999.
- صندوق تطوير المناطق العشوائية، المناطق العشوائية: البيانات المتاحة عن موقف تطوير العشوائيات على مستوى الجمهورية، 2014.
- \_\_\_\_\_، عرض تقديمي عن تطوير المناطق العشوائية، 2012.
- رانيا محمد مصطفى نصر، إدارة الحضر بالمشاركة بالتطبيق على العشوائيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2007.
- عبد المعبود محمد عبد الرسول، إشكالية الهوية المكانية لسكان المناطق العشوائية دراسة حالة لمنطقة الكيلو 2 بمدينة الإسماعيلية، حوليات آداب عين شمس، مج 43، أكتوبر- ديسمبر 2015.
- عزت ملوك قناوي، ظاهرة العشوائيات في مصر: المسببات والنتائج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع(4)، 2016.
- علي عبد الرازق جلبي وآخرون، نمو القطاع غير الرسمي دراسة لوحدة معيشية بمناطق عشوائية التقرير الرابع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، 2011.
- علي عبد الرازق جلبي، التنمية القائمة على المعرفة - سياسة تنمية بديلة: تحليل خطاب دوائر المعرفة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مج (21) ع (1)، 2013.
- عدنان الأمين، سوسولوجيا البحث التربوي في البلدان العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وشبكة المعلومات العربية التربوية، مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة، 1-2/11/2013.
- عدنان الأمين، وساوس البحث التربوي في الجامعات العربية، مجلة الأبحاث التربوية، كلية التربية في الجامعة اللبنانية، عدد (26)، 2016.
- غادة شحاتة حامد، ثقافة العنف بالمناطق العشوائية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.

- ماجدة أحمد عبد الوهاب، تقدير احتياجات سكان المناطق العشوائية كمؤشرات تخطيطية لتنميتها، دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، 2006.
- محمود الكردي ووفاء مرقس وآخرون، الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر دراسة مسحية بالعينة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 1998.
- \_\_\_\_\_، المسح الاجتماعي الاقتصادي «تطوير منطقة تلال زينهم وقلعة الكباش»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2000.
- \_\_\_\_\_، مسح اجتماعي لمنطقة عشوائية دراسة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية «منطقة الحوتية»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، القاهرة، 1999.
- محمود الكردي وآخرون، العشوائيات في المجتمع المصري رؤية نظرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية برنامج العشوائيات في المجتمع المصري، القاهرة، 2003.
- \_\_\_\_\_، نوعية الحياة في منطقة عشوائية - دراسة ميدانية لعشش الشرايبية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، 2006.
- نها ممدوح مصطفى الهرملي، جهود القيادات المهنية والرسمية لتنمية المناطق العشوائية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مج (5)، ع (61)، 2019.
- هيلين عبد الرحيم مراد، دور المشاركة المجتمعية في تنمية المناطق العشوائية في مصر بالتطبيق على حي بولاق الدكرور، مجلة النهضة، مج (15)، عدد (3)، القاهرة، 2014.
- هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط، سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مج (19)، ع (2)، 2018.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2014/2013 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر، القاهرة، 2014/2013.

#### ثانياً- الأجنبية:

- The American University in Cairo (AUC), (2014), Egypt's Strategy for Dealing with Slums, Cairo Center for Sustainable Development
- Graham, S., & Marvin, S. (2001). Splintering Urbanism: networked infrastructures, technological mobilities and the urban condition. London & New York: Routledge.
- Harvey, D. (2009). Social Justice and the City. Athens: University of Georgia Press.

- Lummis, C. D. (2010). Equality. In W. Sachs (Ed.), The Development Dictionary A Guide to Knowledge as Power (pp. 38-54). London & New York: Zed.
- Rawls, J. (1999). A Theory of Justice. Cambridge MA: Belknap Press of Harvard University Press.
- Sullivan, D. (1990). The Political Economy of Reform in Egypt. International Journal of Middle East Studies, 22(3), 317-334.
- United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2016). The First Egypt Urban Forum 2015. UN-Habitat, UN-Habitat Regional Office for the Arab States. Cairo: United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat).
- UNDP, (2015), Sustainable Development Goals (SDGs), HYPERLINK "<http://www.eg.undp.org>".

